UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين إلى بلدان ثالثة
الاعتبارات الأساسية

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قسم الحماية الدولية (DIP)

نيسان/أبريل 2019

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تذييل: تم نشر هذا المنشور من قبل قسم الحماية الدولية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حقوق الطباعة والنشر© محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019

صورة الغلاف: كندا. محمد حكمي، 26 عامًا، لاجئ سوري من لبنان، يقف لالتقاط صورة أمام بونفاير إنترأكتيف، وهي شركة تقنية وظفته عبر مبادرة مواهب بلا حدود بالتعاون مع برنامج الهجرة الاقتصادية لكندا في كتشنر. تُدير وزارة الهجرة واللاجئين والمواطنة كندا مشروعًا تجريبيًا قيد التنفيذ بالتعاون مع مبادرة مواهب بلا حدود – يحاول البرنامج التوفيق بين مهارات اللاجئين مع متطلبات أرباب العمل – لتيسير أمور هجرتهم إلى كندا عبر برامج الهجرة الاقتصادية. أجرت بون فاير مقابلة مع محمد أثناء وجوده في لبنان ووافقت على توظيفه. وصل محمد إلى كندا في 20 آذار/مارس 2019. حقوق الطباعة والنشر © محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/آني ساكاب

التصميم والتخطيط: BakOS DESIGN

جدول المحتويات

الغرض من الوثيقة 4

ما هي المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين؟ 5

ما هي أهداف المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين؟ 6

1. تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة 6
2. زيادة الحلول المتمثلة في قبول اللاجئين في بلدان أُخرى 7
3. تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات وبناء قدراتهم للوصول إلى حل دائم 7

أمثلة للمسارات التكميلية للسماح بالدخول 8

1. السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية 8
2. الرعاية المجتمعية 8
3. التأشيرات الإنسانية 9
4. لمّ شمل الأسرة 10
5. فرص العمل في البلد الثالث 10
6. فرص التعليم في البلد الثالث 11
7. خيارات الدخول والإقامة الأخرى 11

اعتبارات الحماية والضمانات 12

الحق في طلب اللجوء والحماية من الإعادة القسرية 12

المعايير المرتكزة على الحماية وتصميم البرنامج 12

الوصول إلى المسارات التكميلية 12

الوضع و التوثيق القانوني في البلدان الثالثة 12

إمكانية الوصول إلى العدالة والحقوق والخدمات في البلدان الثالثة 13

احترام الحق في وحدة الأسرة 13

منع حالات انعدام الجنسية 13

السرية وحماية البيانات 14

المواءمة مع استراتيجيات الحماية والحلول 14

اللاجئون في قلب العمليات 14

توسيع المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين 15

تعزيز الشراكات والتنسيق 15

بناء أنظمة مراعية لمتطلبات الحماية يمكن الوصول إليها وقابلة للتطوير 15

تعزيز قاعدة الأدلّة 15

البرتغال. حلم إعادة البناء. تُعلّق ألكسندرا بايو، أستاذة الهندسة المعمارية، على المشروع الأخير للطالب السوري علاء، 22 عامًا، والذي يجمع بين مرافق الإسكان الاجتماعي واستخدام المساحات العامة وبذلك تكون ملائمة للعمال ذوي الأجور المنخفضة والطلاب على حدٍ سواء. منذ عام 2014، تمكن المنتدى العالمي للطلاب السوريين من توفير منح دراسية لـ 150 طالب ممن يدرسون الآن في 10 دول حول العالم. حقوق الطباعة والنشر © محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ بونو غالان رويز

الغرض من الوثيقة

اتفقت الدول في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (*NYD*) على أنه «ينبغي للبلدان الثالثة النظر في سبل توفير الفرص أو توسيعها من أجل إعادة التوطين وإتاحة السُبل التكميلية للسماح بدخول اللاجئين»[1]. ومن منطلق هذا الالتزام، يقرُّ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين[2] (GCR)، الذي أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2018، بأنه من شأن المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين تيسير إمكانية الحصول على الحماية والحلول الدائمة، أحدهما أو كليهما، وهذه المسارات بمثابة تعبير عن التضامن مع البلدان والمجتمعات المضيفة. كما يُقرُّ الاتفاق بضرورة توفير مسارات تكميلية للسماح بدخول اللاجئين على أساس أكثر منهجية وتنظيمًا واستدامة، مع إدماج ضمانات الحماية الملائمة بها، ويوصي الاتفاق بالسعي إلى تحقيق ذلك من خلال تبني الاستراتيجية الممتدة ثلاث سنوات (2019-2021) بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية. تعرض هذه الوثيقة أمثلة للمسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين إلى بلدان ثالثة، كما تسلط الضوء، في تصميمها وتنفيذها، على اعتبارات حماية اللاجئين، وتقترح سُبلًا لتعزيز توافرها وإمكانية التنبؤ بها.[3]

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم *A/RES/71/1* الذي اعتمدته الجمعية العامة في *19* أيلول/سبتمبر *2016*، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الفقرات 77-79 والمرفق الأول، الفقرتان 10 و14-16، متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/1

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf

[3] تتعلق هذه الوثيقة بالمسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين على النحو المبين في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (انظر الفقرات 94-96) ومنفصلة عن أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يتعلق بتعزيز توافر مسارات الهجرة النظامية ومرونتها (انظر الأهداف 5، الفقرة 21) من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على الرابط التالي: https://www.un.org/pga/72/wp-content/uploads/sites/51/2018/07/migration.pdf

ما هي المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين؟

إن المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين هى سُبلٌ آمنة ومنظمة للاجئين ومكمِّلة لإعادة التوطين تُتيح للاجئين إقامة قانونية في بلدٍ ثالث تُلبى فيه احتياجاتهم المتعلقة بالحصول على الحماية الدولية. وهذ المسارات إضافية لإعادة التوطين ولا تحل محل الحماية الممنوحة للاجئين بموجب النظام الدولي للحماية. وتشمل المسارات التكميلية السُبل القائمة التي تسمح بدخول اللاجئين، والتي قد يكون لهم الحق في الوصول إليها، ولكنها قد تتطلب تعديلات تنفيذية لتيسير وصول اللاجئين إليها.

إن إعادة التوطين أداة عظيمة القيمة للحماية الدولية بغية تلبية احتياجات اللاجئين المعرضة حياتهم أو حريتهم أو سلامتهم أو صحتهم أو حقوق الإنسان الأساسية التي يتمتعون بها للخطر في البلد الذي التمسوا اللجوء إليه.[4] كما أنها تُقدم للاجئين حلًا دائمًا، وهي بمثابة آلية لتقاسم مسؤوليات تقديم الدعم للبلدان التي تستضيف مجموعات كبيرة من اللاجئين.[5]

يمكن للمسارات التكميلية مساعدة اللاجئين على الحصول على الحماية والوصول إلى الحلول عندما يتعذَّر تحقيق حلول دائمة لجميع أفراد مجموعات اللاجئين، لا سيما في حالات النزوح الكبرى وحالات اللجوء التي طال أمدها.[6] ومن شأنها أيضًا المساهمة في تأمين حركة النزوح الآمن والمنظم للاجئين عبر الحدود ومساعدة الدول الثالثة على التصدي لحالات النقص في الأيدي العاملة أو المهارات.

تتسم المسارات التكميلية بتنوع طبيعتها، ويمكن للاجئين تحقيق الفائدة منها بعدة طرق متنوعة اعتمادًا على أهداف كلٍ منها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستهدف بعض المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين، مثل السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية أو في إطار برامج الرعاية الخاصة أو المجتمعية أو التأشيرات الإنسانية، الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية. وكثيرًا ما تتداخل أهداف هذه المسارات مع أهداف إعادة التوطين نظرًا لأنها تشكل أداة للحماية وآلية لتقاسم المسؤوليات إزاء اللاجئين. ويمكن أن تُضفي هذه المسارات مرونة وتكون مكمِّلة لإعادة التوطين من خلال توفير فرص إضافية للاجئين الذين لديهم احتياجات لإعادة التوطين.

كما أن المسارات التكميلية الأخرى للسماح بدخول اللاجئين، مثل لمّ شمل الأسرة، وفرص التعليم والعمل، هى بمثابة سُبل دخول أو هجرة ينبغي إتاحتها على نحوٍ متزايد للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية. وبالإضافة إلى دورها في تعزيز روح تقاسم المسؤولية، تُمكِّن هذه المسارات اللاجئين من الحصول على حقهم في وحدة الأسرة أو تسخير مؤهلاتهم المهنية والعلمية القائمة، وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم. ونتيجة لذلك، تكون هذه المسارات نهجًا ملائمًا عادة للاجئين الذين يتمتعون بمهارات ومعارف معينة أو لديهم روابط أسرية في بلد ثالث.

وتتمثل إحدى السمات المهمة للعديد من المسارات التكميلية في أنها تُتيح للاجئين القدرة على إيجاد حلولهم الخاصة على نحوٍ مستقل باستخدام معلومات وإجراءات متاحة علنًا للجمهور. ومن خلال السماح للاجئين بالوصول إلى مسارات جديدة وقائمة بصورة مستقلة، يمكن تحقيق حلول اللاجئين في الدول الثالثة على نطاق أوسع.

---

[4] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل إعادة التوطين، متوفر على الرابط التالي: http://www.unhcr.org/46f7c0ee2.pdf

[5] المصدر نفسه.

[6] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مذكرة بشأن الحماية الدولية، 16 حزيران/يونيو 2017 https://www.unhcr.org/excom/standcom/594a56cf7/note-on-international-protection.html

كندا. من كل حدب وصوب. تلعب ماريون آدمز وتوي نغوين مع عائلة نعمان على شاطئ في تورنتو. يواصل الكنديون من ساحل إلى آخر جهدهم لإظهار فيض من الدعم للاجئين السوريين. فهم عبر إسكانهم وإدماجهم كأعضاء في المجتمع المحلي، يخلقون روابط صداقة قوية، وإن كانت غير محتملة. أفراد ذو ملامح قادمة من كل حدب وصوب، تُكثّف المجموعة المتنوعة من نشاطها للترحيب بهذه العائلات، دون أن تقيدها عوامل الجغرافيا أو اللغة. حقوق الطباعة والنشر © محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/آني ساكاب

ما هي أهداف المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين؟

من خلال تعزيز وتيسير وإنشاء المسارات التكميلية، يمكن تحقيق ثلاثة أهداف شاملة ومترابطة على النحو التالي:

1. تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة

في حين ما تزال إعادة التوطين أداة أساسية لتقاسم المسؤوليات، إلا أنه يمكن أن تمثل المسارات التكميلية أيضًا تعبيرًا قويًا عن التضامن وتقاسم المسؤوليات من خلال الحد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدول التي تدير التدفق الجماعي للاجئين وحالات اللجوء التي طال أمدها. وإلى جانب إعادة التوطين، تُشكل التدابير التي تتيحها المسارات التكميلية جانبًا لا يمكن الاستغناء عنه من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين واستجابات شاملة لأوضاع اللاجئين تهدف إلى المساهمة في تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحوٍ أكثر قابلية للتنبؤ به.

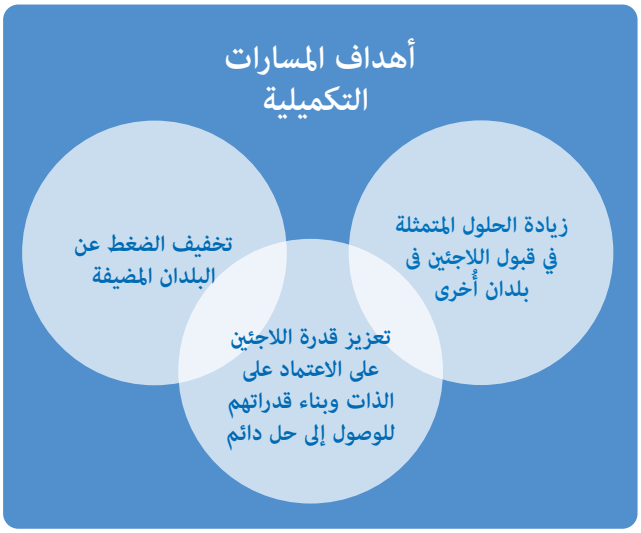

2. زيادة الحلول المتمثلة في قبول اللاجئين فى بلدان أُخرى

لا يُراد من المسارات التكميلية أن تحل محل التزامات الدول بتوفير حماية دولية للاجئين، بما في ذلك من خلال إمكانية الدخول إلى أراضيها. وبدلاً من أن تحل محل إعادة التوطين، تتيح هذه المسارات وسيلة إضافية وتكميلية للاجئين للحصول على الحماية الدولية وسبيلًا نحو إيجاد حل طويل الأجل. وعن طريق تيسير الدخول الآمن إلى بلدان ثالثة، توفر هذه المسارات أيضًا للاجئين بديلاً عن التنقل الثانوي غير المنظم والمحفوف بالمخاطر. فمن خلال إتاحة المزيد من الحلول للاجئين في البلدان الثالثة، تخدم المسارات التكميلية الهدف المهم المتمثل في تعزيز الحصول على الحماية والحلول الدائمة.

وعلى النحو المتوخى في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، من شأن إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أن ينطوي على إمكانية زيادة الحلول المتمثلة في قبول اللاجئين فى بلدان أُخرى. وعلى هذا الأساس، يعدُّ تبني نهج الشراكات المتعددة مع أصحاب المصلحة من المنظمات الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية واللاجئين والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والشركاء الآخرين من خارج المجال الإنساني التقليدي جانبًا أساسيًا من جوانب المسارات التكميلية.

3. تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات وبناء قدراتهم للوصول إلى حل دائم

يمكن أن تخدم المسارات التكميلية أيضًا هدف تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات ومساعدتهم على الوصول إلى حل دائم في المستقبل. وينطبق هذا بصفة خاصة على فرص التعليم والعمل، وعلى غيرها من مسارات السماح بالدخول القائمة على المهارات. ويمكن أن تعود هذه المسارات بالنفع أيضًا على البلدان الثالثة وذلك بالمساعدة على التصدي لحالات النقص في الأيدي العاملة أو في المهارات، وبناء دعم عام للاجئين عبر إبراز الإسهامات الإيجابية التي قد يقدمها اللاجئون إلى المجتمعات المضيفة.

وعلى الرغم من أن هذه المسارات قد توفر للاجئين في بداية الأمر ترتيبات إقامة مؤقتة، إلا أنها قد تشكل جزءًا من نهج تدريجي إزاء ديمومة الحلول. ومن شأن تسخير القدرات والمهارات القائمة التي يتمتع اللاجئون بها والاستفادة منها وإتاحة لهم الفرص لتعلم مهارات جديدة واكتساب المزيد من المعرفة، تعزيز قدرة اللاجئين على المساهمة في إيجاد حلول مستقبلية. من بين تلك الحلول، العودة المستدامة والآمنة والكريمة إلى بلدهم أو الاندماج في بلدٍ آخر.[7]

[7] وإلى أن يتم التوصل إلى حل دائم، يظل اللاجئون محل اهتمام المفوضية بغض النظر عن وضعهم و/أو حركتهم المؤقتة خارج بلد اللجوء الأول.

أمثلة للمسارات التكميلية للسماح بالدخول

تمثل النماذج الوارد بيانها أدناه قائمة غير حصرية من المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين إلى بلدان ثالثة. ويمكن الجمع بين هذه النماذج، إما بصورة متلازمة أو متعاقبة، بغية ضمان حصول اللاجئين على الحماية والحلول.

1. السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية

يُعد السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية سبيلاً يفسح الطريق أمام حصول الأفراد المحتاجين إلى حماية دولية على حماية فعَّالة في بلدٍ ثالث.[8] وغالبًا ما تُنفذ برامج السماح بالدخول لدوعٍ إنسانية لمدة محددة من الزمن باستخدام عمليات معجلة و/أو مبسّطة مماثلة لإعادة التوطين.

يمكن استخدام برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية كأداة للحماية و/أو آلية لتقاسم المسؤوليات، وتتسم هذه البرامج بقيمة خاصة في حالات النزوح الجماعي حيث تبرز الحاجة لتوفير عوامل الحماية والسلامة لجموع كبيرة من اللاجئين خلال فترات زمنية قصيرة.

وبينما تشترك برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية في العديد من الخصائص مع آلية إعادة التوطين، إلا أنها قد تستخدم معايير أهلية بالإضافة إلى فئات طلبات إعادة التوطين المقررة من المفوضية،[9] مثل الاحتياجات الإنسانية العامة أو وجود روابط قائمة في بلد إعادة التوطين. فمن خلال برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية، يمكن منح الأفراد وضع حماية مؤقت أو غيرها من أشكال الحماية، وبالتالي قد لا يُتاح لهم الوصول الفوري إلى حل دائم فعال بالكامل. ورغم هذه الاختلافات، تنطوي برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية بصورة عامة على اعتبارات وضمانات متعلقة بالحماية تشبه الاعتبارات الموجودة في آلية إعادة التوطين.

وقد أُستخدم مسار السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية كأداة فعالة لتأمين الحماية وتقاسم الأعباء، متضمنًا ذلك بوصفه جزءًا من برنامج الإجلاء لأسباب إنسانية وغيرها من أشكال السماح بالدخول للاجئين النازحين من إقليم كوسوفو في عام 1999.[10] وفي الآونة الأخيرة، نفذت عدد من الدول، بما في ذلك ألمانيا والنمسا وفرنسا، برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية للاجئين السوريين في إطار التعاون الوثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

2. الرعاية المجتمعية

تسمح الرعاية المجتمعية للاجئين بأن يتكاتف الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المنظمات لتقديم الدعم المالي والعاطفي والعملي لاستقبال وإدماج اللاجئين الذين سُمِح لهم بالدخول إلى بلدان ثالثة.

يمكن التمييز بوضوح بين الرعاية المجتمعية بوصفها مسارًا تكميليًا للسماح بالدخول، والرعاية المجتمعية بوصفها أداة لدعم اللاجئين ممن سُمِح لهم بالدخول عبر مسارات أخرى. إذ تسمح برامج الرعاية المجتمعية، بوصفها مسارًا للسماح بالدخول، للجهات الراعية بدعم دخول لاجئين بعينهم إلى بلدان ثالثة وبقائهم فيها. وعلى النقيض من ذلك، يمكن استخدام الرعاية المجتمعية في المجتمع كآلية لإشراك الأفراد والمجتمعات المحلية في عملية استقبال وإدماج اللاجئين القادمين عن طريق برامج إعادة التوطين، أوعبر المسارات الأخرى، مثل المسارات التعليمية[11] أو التأشيرات الإنسانية.[12]

يمكن لبرامج الرعاية المجتمعية التي توفر مسارًا للسماح بالدخول والتي تكون تكميلية لآلية إعادة التوطين ومراعية لمتطلبات الحماية، أن تساعد على زيادة عدد اللاجئين الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على الحماية والحلول وأن تسهم في تعزيز تقاسم المسؤوليات.

---

[8] يمكن استخدام برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية استراتيجيًا كأداة لتقاسم الأعباء والمسؤوليات، بما في ذلك للأفراد المستفيدين من ترتيبات الحماية أو الإقامة المؤقتة، انظر الرابط التالي https://www.unhcr.org/5304b71c9.pdf

[9] يرد وصف فئات طلبات إعادة التوطين في الفصل 6 من دليل إعادة التوطين الخاص بالمفوضية، وفيما يلي بيان هذه الفئات: احتياجات الحماية القانونية والمادية، الناجون من العنف و/أو التعذيب، الاحتياجات الطبية، النساء والفتيات المعرضات للخطر، لم شمل الأسرة، الأطفال والمراهقون المعرضون للخطر، والافتقار إلى حلول دائمة بديلة يمكن التنبؤ بها https://www.unhcr.org/46f7c0ee2.pdf

[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «أزمة اللاجئين في كوسوفو: تقييم مستقل لتأهب المفوضية لحالات الطوارئ والاستجابة لها"، متاح على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/afr/3ba0bbeb4.pdf

[11] على سبيل المثال، يستخدم برنامج التآزر الجامعي العالمي لكندا برنامج الرعاية الخاصة لكندا للسماح بدخول الطلاب اللاجئين وتزويدهم بمنح دراسية، انظر الرابط التالي: https://wusc.ca/building-educational-pathways-for-refugees-mapping-a-canadian-peer-to-peer-support-model

[12] على سبيل المثال، يشمل مشروع الممرات الإنسانية السماح بدخول اللاجئين بمنحهم تأشيرات إنسانية، مقرونًا بدعم ما بعد الوصول عبر نموذج رعاية مجتمعية.

الأرجنتين. يساعد برنامج التأشيرة شاب سوري على إيجاد بلد جديد. يلتحق السوري طوني كساب، البالغ من العمر ستة وعشرين عامًا، بدورات لتعلم اللغة الإسبانية في جامعة في وسط قرطبة في الأرجنتين، حيث وصل مؤخرًا بموجب تأشيرة إنسانية من مدينته حمص. حقوق الطباعة والنشر © محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/فريدريك بيرناز

ومن الأمثلة التي تتناول برنامج الرعاية المجتمعية الذي يعمل بمثابة مسار تكميلي للسماح بالدخول، برنامج الرعاية الخاصة الكندي القائم منذ عهد بعيد، الذي يوفر مساراً منفصلًا للسماح بدخول اللاجئين إلى كندا، والذي يُضاف إلى مسار إعادة توطين اللاجئين بمساعدة الحكومة الكندية. توفر برامج الرعاية المجتمعية التي نفذتها المملكة المتحدة والأرجنتين وإيرلندا مؤخرًا آلية للمجتمعات المحلية والأفراد بغية دعم استقبال اللاجئين الذين سُمِح لهم بالدخول وتعزيز إدماجهم في إطار برامج إعادة التوطين القائمة.

منذ عام 2016، عزَّزَت المبادرة العالمية لرعاية اللاجئين، وهي شراكة متعددة القطاعات، الرعاية المجتمعية للاجئين، من خلال تعميم تجربة كندا في وضع برامج رعاية خاصة ودعم إنماء البرامج الجديدة.[13]

3. التأشيرات الإنسانية

يمكن استخدام التأشيرات الإنسانية للسماح بدخول أفراد يحتاجون إلى حماية دولية إلى بلد ثالث حيث تُتاح لهم أحيانًا فيما بعد الفرصة للتقدم بطلب اللجوء، بما في ذلك من خلال إجراءات معجلة. وفي هذا الشأن، تختلف هذه البرامج عن برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية التي يُحدد من خلالها الوضع القانوني للاجئ قبل وصوله إلى البلد الثالث. أُستخدمت أيضاً التأشيرات الإنسانية لتيسير السماح بدخول أفراد الأسرة، التي لم توافرت فيهم شروط الأهلية للم شمل الأسرة بموجب التشريعات القائمة، وكذلك لغيرهم من اللاجئين الضعفاء الذين لا يستطيعون الحصول على حماية فعالة في بلدان اللجوء الأول. بالإضافة إلى كونها مسارًا قائمًا بحد ذاته، يمكن استخدام التأشيرات الإنسانية أيضًا كأداة لتيسير توفير مسارات أخرى لبلد ثالث، مثل برامج الرعاية المجتمعية أو الخاصة، أو برامج فرص التعليم.

استخدمت الأرجنتين والبرازيل التأشيرات الإنسانية كأداة لتيسير السماح بدخول مجموعات معينة من اللاجئين، مع إتاحة لهم بذلك فرصة الوصول إلى حل دائم. في حين استخدمت فرنسا وإيطاليا وسويسرا التأشيرات الإنسانية كمسار للسماح للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية بالتماس اللجوء إلى أراضيها.

[13] انظر الرابط التالي: http://refugeesponsorship.org

4. لمّ شمل الأسرة

عقب الانفصال نتيجة النزوح القسري الناجم عن الاضطهاد والحرب، غالبًا ما يكون لمّ شمل الأسرة السبيل الوحيد لضمان احترام حق اللاجئ في وحدة الأسرة. ولتيسير حصول اللاجئين على هذا الحق الأساسي، يُتوقع من الدول توفير السبل القانونية للاجئين لجمع شمل اللاجئين مع أفراد أسرهم المصغَّرة، حيث يصبح توفير حماية أكثر فعالية وإيجاد حلول طويلة الأجل ودعم الأسرة أمرًا ممكنا[14].

بالإضافة إلى لمِّ شمل الأسرة مع أفراد الأسرة المصغَّرة، يمكن لمسارات لمّ شمل الأسرة أن تجمع شمل لاجئين مع أفراد آسرهم الموسَّعة ومع أولئك الذين تجمعهم بهم علاقة إعالة. يمكن أن تساعد هذه المسارات في إعطاء أولوية فرص إعادة توطين المحدودة للاجئين الذين لديهم شواغل حماية ماسة في بلد اللجوء الأول. وعلى الرغم من أن لمّ شمل الأسرة هو أحد فئات طلب إعادة التوطين المقررة من المفوضية، يقتصر استخدام إعادة التوطين لهذه الأغراض على الحالات التي لا تتوفر فيها إمكانية لمّ شمل الأسرة من خلال قنوات الهجرة النظامية إلى الدول أو يتعذر الوصول إليها. ونظرًا لمحدودية عدد أماكن إعادة التوطين المتاحة، تُشجع المفوضية دول إعادة التوطين على تيسير سُبل لمّ شمل الأسرة للاجئين خارج نطاق برامج إعادة التوطين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي مسارات لمِّ شمل الأسر التي تجمع شمل اللاجئين بأفراد آسرهم دورًا هامًا في تيسير إدماج أكثر فعالية للمجموعة أسرية بكاملها في بلدان ثالثة.

غالبًا ما يتطلب تيسير وصول اللاجئين إلى إجراءات لمّ شمل الأسرة سياسات واضحة على المستوى الوطني. ويمكن إنجاز ذلك من خلال إجراءات إدارية مبسطة وإجراءات أخرى تزلّل العقبات العملية والإدارية والقانونية التي قد يواجهها اللاجئون. وقد تشمل هذه الإجراءات المبسطة تيسير الوصول إلى السفارات أو المساعدة في استصدار الوثائق اللازمة أو الإعفاءات من تأشيرات الدخول أو استخدام التأشيرات الإنسانية لأغراض لمِّ شمل الأسرة.

إضافة إلى برامج إعادة التوطين والسماح بالدخول لدواعٍ إنسانية، استخدمت ألمانيا مسارات لمِّ شمل الأسرة القائمة لتيسير عملية جمع شمل مواطنين سوريين وعراقيين، بمن فيهم لاجئون، مع أفراد آسرهم المصغرة في ألمانيا من خلال تقديم المشورة والمساعدة في طلبات تأشيرات الدخول والتوجيه قبل المغادرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت ألمانيا وأيرلندا برامج لمِّ شمل الأسرة الخاصة باللاجئين لتيسير السماح بدخول أفراد الأسرة الموسَّعة للاجئين سوريين.

5. فرص العمل في البلد الثالث

إن توفير فرص العمل في بلد ثالث هو أحد السُبل الآمنة والمنظمة لتنظيم الدخول إلى بلد آخر أو البقاء فيه بغرض التوظيف، مع الحق إما في إقامة دائمة أو مؤقتة. ويمكن أن تساعد فرص العمل في البلدان الثالثة على منح اللاجئين فرصة لاستعادة ملامح الحياة المستقلة والإنتاجية وتحقيق مستوى معيشي لائق. ويمكن أن تشكل فرص العمل في البلد الثالث جزءًا من أنظمة الهجرة التقليدية، التي يمكن تكييفها لتيسير السماح بدخول اللاجئين. ويمكن أن تشمل أيضًا ترتيبات دخول مؤقتة ودائمة لذوي المهارات تهدف تحديدًا إلى دعم اللاجئين. ويكتسي الحصول على وثائق السفر المناسبة لترتيبات الدخول والإقامة القانونية وضمانات الحماية ذات الصلة للاجئين طوال مدة عملهم وبعدها أهمية كبيرة لإدامة البرامج من هذا النوع.[15]

وفضلًا عن دورها في بناء مهارات اللاجئين، يمكن أن تساعد فرص العمل في بلدان ثالثة على تصدي تلك البلدان لحالات النقص في الأيدي العاملة أو المهارات، وتعزيز آفاق إعادة الإعمار المستدام بعد انتهاء النزاع في بلد اللاجئ الأصلي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشمل مزاياها الأخرى تحويل الأموال إلى أسرة اللاجئ الأوسع وشبكات المجتمع المحلي في بلدان اللجوء الأول وكذلك إلى بلدانهم الأصلية.

وفي إطار الشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طوّرت مبادرة مواهب بلا حدود (TBB)، وهي مبادرة مجتمع مدني، سجلًا للمواهب لتيسير توظيف اللاجئين في بلدان ثالثة عبر خطط تنقُّل اليد العاملة.[16]

[14] اعتمدت اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ("اللجنة التنفيذية") سلسلة من الاستنتاجات التي تؤكد من جديد على الأهمية الجوهرية لوحدة الأسرة ولمِّ شملها وتدعو إلى تيسير دخول أفراد أسر الأشخاص ممن أُقرت حاجتهم إلى حماية دولية. انظر بصفة خاصة، استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن لمّ شمل الأسرة، رقم 9 (XXVIII)، لعام 1997 ورقم 24 (XXXII)، لعام 1981؛ استنتاج اللجنة التنفيذية بشأن اللاجئين من الأطفال والمراهقين، رقم 84 (XLVIII)، لعام 1997، واستنتاج اللجنة التنفيذية حول حماية أسرة اللاجئ، رقم 88 (1999 ،L). تم جمع كافة استنتاجات اللجنة التنفيذية في المصنَّف المواضيعي لاستنتاجات اللجنة التنفيذية للمفوضية، حزيران/يونيو 2011، الطبعة السادسة، متوفرة على الرابط التالي: http://www.unhcr.org/refworld/docid/4e8006a62.html.

[15] لجميع العاملين، بمن فيهم اللاجئون، الحق في العمل اللائق، ويتضمن فرصة لكسب العيش من خلال العمل الذي يختاره ويقبله بمطلق حريته، وفي الاستفادة من ظروف عمل عادلة ومواتية. بالنسبة للمستفيدين من فرص العمل في بلد ثالث الذين لم يمنحوا وضع اللاجئ، تُطبّق معايير قانون العمل الدولي السارية على العمال المهاجرين، انظر على وجه الخصوص الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة والتوصيات المتعلقة بها (من 1949)، واتفاقية العمال المهاجرين والتوصيات المتعلقة بها (من 1975)؛ انظر هنا أيضًا: https://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/standards/lang--en/index.htm

[16] انظر الرابط https://talentbeyondboundaries.org

وعلى الرغم من أن هذا البرنامج لا يزال حديث العهد، إلا أنه تمخَّض عن مبادرات طرحها أرباب العمل وإدارات الهجرة الحكومية في كندا وأستراليا للعمل ضمن أطر الهجرة الخاصة بكل منهما للسماح بدخول وتوظيف عدد صغير من اللاجئين المؤهلين.

6. فرص التعليم في البلد الثالث

تشمل فرص التعليم في البلد الثالث المنح الدراسية الخاصة أو المجتمعية أو المقدمة من مؤسسات وبرامج التدريب المهني والمنح التدريبية. ومتى كانت هذه البرامج مدفوعة بالسعي لإيجاد حلول، فمن شأنها أن تؤدي إلى تمكين اللاجئين اقتصاديًا واجتماعيًا. وعادة ما توفر هذه البرامج ضمانات مناسبة للاجئين، ولا سيما وثائق السفر المناسبة وترتيبات الدخول والإقامة القانونية طوال مدة دراستهم/منحتهم التدريبية، وخيارات واضحة بعد التخرج، والتي قد تشمل الإقامة الدائمة أو الدراسات العليا أو التوظيف.[17]

تسمح المنح الدراسية الأكاديمية وفرص الدراسة بدخول اللاجئين من الطلاب والدارسين الأكاديميين إلى بلدٍ ثالث بغرض الدراسة، لمواصلة تعليمهم و/أو لإجراء البحوث. يمكن أن يتعاون المجتمع المدني والجامعات والجهات الفاعلة الحكومية معًا لتطوير وتمويل برامج تعليمية أو منح دراسية مخصَّصة. وتشمل المكونات الأساسية لمثل هذه البرامج تمويل نفقات السفر والإقامة وبدل المعيشة ورسوم الدراسة والتدريب اللغوي والتوجيه الثقافي والدعم النفسي الاجتماعي للمتقدمين الناجحين من اللاجئين. وأثناء أو بعد إكمال دراستهم، قد يتمتع الطلاب بالحق في طلب اللجوء أو تقديم طلب لتمديد دراستهم وفقًا للتشريعات والسياسات الوطنية. ففي بعض البلدان، يمكن أن يتمتع الطلاب بالحق في العمل بدوام جزئي أو لتحويل وضعهم القانوني، وقد تؤهلهم مهاراتهم وتدريبهم للحصول على فرص عمل مؤقتة أو دائمة بعد استكمال دراساتهم.

تتيح برامج التدريب المهني والمنح التدريبية في بلدٍ ثالث للاجئين فرصة تلقي إعادة تدريب أو تعزيز مهاراتهم من خلال التدريب في مكان العمل في مجال مهنتهم أو دراستهم في التعليم العالي أو مجال خبرتهم.

من أمثلة خطط التعليم التي توفر مسارات تكميلية للاجئين، المبادرة اليابانية لمستقبل اللاجئين السوريين (جسر) التي تتيح للطلاب إحضار أزواجهم وأطفالهم، وبرنامج المنح الدراسية في الكليات العالمية المتحدة، وبرنامج المنح الدراسية لمنطقة أوكسيتان- بيرينيه- البحر المتوسط للاجئين السوريين في فرنسا.

فرنسا. برنامج المنح الدراسية يفتح باب الأمل أمام الطلاب اللاجئين. أمضى محمد، 21 عامًا، عدة سنوات في الأردن، عقب فراره من الحرب في سوريا. ومنحته حكومة إقليمية في جنوب فرنسا منحة دراسية، وسيبدأ قريبًا دراسته في جامعة بول فاليري في مونبلييه. حقوق الطباعة والنشر © محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/بنجامين لويزو

7. خيارات الدخول والإقامة الأخرى

هناك سُبل آمنة ومنظمة أخرى، إلى جانب المسارات المذكورة آنفًا، ينبغي إتاحتها للاجئين. ويعتمد نوع وطبيعة هذه السُبل إلى حد كبير على الإطار القانوني الوطني للدولة وقد تشمل ترتيبات دخول أو إقامة مؤقتة خارج عملية اللجوء. ومن الأمثلة على هذه السُبل مسارات الإجلاء الطبي التي تسمح للاجئين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة، غالبًا بشكلٍ مؤقت، بدخول بلد ثالث لغرض تلقي العلاج الطبي.

[17] تتضمن اعتبارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التعليم العالي للاجئين في البلدان المتضررة من أزمات سوريا والعراق إرشادات مفصلة حول عملية الانتقاء وتصميم العمليات والبرامج للمؤسسات واللاجئين، https://www.unhcr.org/publications/education/568bc5279/education-brief-7-higher-education-considerations-refugees-countries-affected.html

[18] انظر الرابط https://www.uwc.org/unhcr

اعتبارات الحماية والضمانات

نظرًا لأن المسارات التكميلية غالبًا ما تكون سُبل دخول أو هجرة قائمة، فهي بحاجة إلى تعديلها وتنفيذها بعناية من خلال نُهج عملياتية تكفل حقوق اللاجئين واحتياجاتهم من الحماية الدولية.[19] إذ يتعين على الدول، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تأخذ في الحسبان اعتبارات الحماية والضمانات التالية عند إنشاء أو تنفيذ مسارات تكميلية للسماح بدخول اللاجئين:

الحق في طلب اللجوء والحماية من الإعادة القسرية

لا بد من وضع أنظمة وإجراءات لضمان حماية اللاجئين المستفيدين من المسارات التكميلية في بلدان ثالثة من الإعادة القسرية. ومن حيث المبدأ، يجب أن يتمتع اللاجئون الذين يستفيدون من فرص العمل أو التعليم أو غيرها من الفرص المؤقتة بالحق في الدخول مرة أخرى إلى بلد اللجوء الأول والتمتع بنفس الحقوق والوضع القانوني الذي كانوا يتمتعون به قبل المغادرة. وفي حال لم يتمكن اللاجئون من العودة إلى بلد اللجوء الأول أو إلى بلدهم الأصلي، فهم بحاجة لأن يكونوا قادرين على طلب اللجوء، أو الحصول على وضع قانوني آمن آخر يسمح لهم بالبقاء في البلد الثالث بعد استكمال البرنامج. يجب ألا يُطلب من اللاجئين العودة إلى بلدهم الأصلي بوصفه جزءًا من عملية تمديد بقائهم في بلد ثالث.

المعايير المرتكزة على الحماية وتصميم البرنامج

من المهم ألا تكون المسارات التكميلية تمييزية وألا تمارس التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو الطبقة أو الرأي السياسي. ويجب أن تستند المسارات إلى معايير موضوعية، آخذة في الاعتبار الحالة الخاصة للاجئين المعنيين مثل احتياجات التعليم والتعلم، التي ربما تكون قد تأثرت بفعل النزوح، و/أو الاحتياجات الطبية أو النفسية الناتجة عن النزوح القسري، إضافة إلى سياق الحماية الشامل في بلد اللجوء. بالنسبة لبعض المسارات، مثل برامج السماح بالدخول لدواعٍ إنسانية والرعاية المجتمعية، ينبغي إعطاء الأولوية للاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين.

الوصول إلى المسارات التكميلية

يكمن الهدف الأساسي في تيسير وصول اللاجئين إلى المسارات التكميلية وتزليل العقبات التي يواجهونها. وقد يستلزم ذلك وضع إجراءات قانونية وإدارية تتسم بمرونة أكبر، مثل العمليات المبسطة لمقدمي طلبات اللجوء، للتصدي للصعوبات والمخاطر المحددة التي يواجهونها. وقد تنطوي إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون وصول اللاجئين إلى المسارات على تعديل المتطلبات الوثائقية أو الضمانات المالية، أو المرونة فيما يتعلق بمتطلبات عودة اللاجئين إلى بلد الجنسية أو اللجوء. ومن شأن إنشاء نظم يستطيع اللاجئون الوصول إليها على نحو مستقل أن يُعزز قدرة البرامج على تحقيق الشمول فيما يتعلق باللاجئين والوصول إليهم.

الوضع و التوثيق القانوني في البلدان الثالثة

يحتاج اللاجئون المستفيدون من المسارات التكميلية إلى إمكانية الحصول على وضع قانوني ووثائق رسمية في البلد الثالث. وفي هذا الصدد، تظهر الحاجة إلى المرونة نظرا للوضع الخاص للاجئين. على سبيل المثال، لا يستطيع اللاجئون في كثيرٍ من الأحيان الاتصال بسلطات بلدهم الأصلي للمصادقة على الوثائق الشخصية أو الحصول عليها. وعند الاقتضاء، قد تكون هناك حاجة إلى إصدار وثائق سفر بموجب اتفاقية اللاجئين أو وثائق سفر أخرى موائمة للتوافق مع المعايير الدولية لمعالجة الضرورات الحتمية البيومترية والأمنية.[20]

[19] بصرف النظر عن نوع الوضع القانوني المحلي الممنوح للاجئين، يجب منحهم معايير معاملة تتناسب مع اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

[20] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 114 (LXVIII)، لعام 2017، بشأن وثائق السفر المقروءة آليا للاجئين وعديمي الجنسية، الفقرتان 1 و5، متوفرة على الرابط التالي: http://www.refworld.org/pdfid/59df19bc4.pdf

فرنسا. برنامج المنح الدراسية يفتح باب الأمل أمام الطلاب اللاجئين. فرّ اللاجئان السوريان إياس النجمي (يسار الصورة) وأميرة عمر (يمين الصورة)، البالغان من العمر 26 عامًا، من الحرب المندلعة في وطنهم، وكافحا ليتدبرا أمورهما في الأردن، حيث عجز كلاهما على تحمل تكاليف رسوم الجامعة. بعد أن منحتهما حكومة إقليمية في فرنسا منحة دراسية، يأملان أن يدرسا في جامعة تولوز وأن يعودا يومًا ما إلى سوريا ليعيدا بناءها وليمدا يد العون للاجئين آخرين.

إمكانية الوصول إلى العدالة والحقوق والخدمات في البلدان الثالثة

يحتاج اللاجئون المستفيدون من المسارات التكميلية إلى الوصول إلى آليات وإجراءات مؤسسية تتيح لهم إمكانية الوصول إلى العدالة، بما في ذلك ممارسات التوظيف المنصفة والتحرُّر من التمييز والاستغلال أو من التعرض للمخاطر الأخرى التي ينطوي عليها التنقل إلى بلدٍ ثالث، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. وفي هذا الصدد، تعد المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن إمكانية دخول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرًا إلى سوق العمل مرجعاً رئيسياً.[21] وتكتسي خدمات الدعم مثل الصحة والتعليم والمعونة/المساعدة القانونية والإسكان والاستشارات والخدمات النفسية والاجتماعية والدعم اللغوي أيضًا أهمية كبرى. ويجب إيلاء الاعتبار اللازم لتزويد اللاجئين بالدعم المستهدف الأولي عند وصولهم إلى البلد الثالث والتأكد من توافر الدعم الاجتماعي والقانوني الملائمين حتى يحين الوقت الذي يتحقق فيه خيار طويل الأجل أو إيجاد حل دائم.

احترام الحق في وحدة الأسرة

أثبتت الممارسة أن ضمان وحدة الأسرة يدعم اللاجئين للاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة لهم من خلال المسارات التكميلية مثل فرص التعليم والعمل. ومن ثمَّ، من الأهمية بمكان ضمان أن اللاجئين القادمين عبر المسارات التكميلية، بما في ذلك أولئك الذين تحصلوا على إقامة مؤقتة في بلدان ثالثة، قادرون على الحفاظ على وحدة الأسرة حيثما كان ذلك ممكنًا.

منع حالات انعدام الجنسية

من المهم ألا تُزيد المسارات التكميلية من خطر انعدام الجنسية، على سبيل المثال، من خلال إمكانية الوصول المحدود إلى وثائق تسجيل مواليد اللاجئين وأسرهم في البلدان الثالثة.

[21] انظر المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن إمكانية دخول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرًا إلى سوق العمل؛ http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/genericdocument/wcms_536440.pdf

البرازيل: اللاجئة السورية حنان، (الثالثة من اليسار)، تبلغ من العمر 12 عامًا، تتناقش مع برازيليين أقامت معهم صداقات مؤخرًا خلال حصص في مدرسة دوكي دي كاكسياس البلدية، في حي غليسريو في وسط مدينة ساو باولو في البرازيل. وصلت حنان إلى ساو باولو مع والدتها، يسرا بكري، في أوائل عام 2015 واعترفت الحكومة البرازيلية بها كلاجئة في أيلول/سبتمبر من العام ذاته. غادر حوالي 4 ملايين سوري بلادهم ليفروا من النزاع الدائر بين المتمردين وحكومة بشار الأسد والذي امتد 6 سنوات، وصل 2000 لاجئ منهم إلى البرازيل، التي بدورها ومنذ عام 2013 منحت أكثر من 7000 "تأشيرة إنسانية" لضحايا الحرب الأهلية السورية. حقوق الطباعة والنشر © محفوظة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/غابو موراليس

السرية وحماية البيانات

من المهم الوضع بعين الاعتبار الطبيعة الحساسة لبيانات اللاجئين ومعلوماتهم الشخصية، والسرية واحترام حق اللاجئين في حماية بياناتهم الشخصية التي تعتبر مبادئ ذات صلة في تصميم المسارات التكميلية وتنفيذها، على النحو المبين في سياسة المفوضية بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية.[22]

المواءمة مع استراتيجيات الحماية والحلول

حيثما انطبق ذلك، تُشجَّع الدول على العمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد السياقات ومجموعات اللاجئين ألتي قد تنطوي من خلالها فرص الوصول إلى المسارات التكميلية على تأثير استراتيجي على بيئات الحماية في البلدان المضيفة في سياق الاستجابات الشاملة للاجئين.[23] وفي هذا الصدد، يمكن أن يساعد تبادل المعلومات بين المفوضية والدول بشأن توافر واستيعاب المسارات التكميلية للاجئين في مناطق محددة على ضمان توافق المسارات مع استراتيجيات الحماية والحلول الأوسع نطاقًا.

اللاجئون في قلب العمليات

من الموصى به إشراك أفراد اللاجئين ومجتمعاتهم المحلية بوصفهم مشاركين ومحللين ومُقيمين نشيطين في أنشطة الحماية الذاتية وإيجاد الحلول لصالحهم. ومن شأن إدماج وجهات نظر اللاجئين في تصميم المسارات التكميلية وتنفيذها أن يشكل عاملًا رئيسيًّا لضمان أخذ وضعهم الخاص في الاعتبار. وتضمن آليات التعقيب والمشاورات المنتظمة مع اللاجئين بشأن الحواجز التي قد تُعيق اللاجئين ، أن تكون المسارات مناسبة وآمنة وقابلة للتطوير ومتاحة أمام اللاجئين.

كما أن استخدام وسائل الاتصال المصممة خصيصًا لتزويد اللاجئين بمعلومات حول المسارات التكميلية والخدمات والدعم الإداري بطريقة واضحة وشفافة وفي الوقت المناسب يمكن أن ييسِّر أيضًا إمكانية وصول اللاجئين ويعزز استيعابهم المستقل لهذه الفرص. وستتيح أساليب الاتصال، التي تهدف إلى توعية اللاجئين وتنويرهم تمامًا بالمعايير والظروف والمتطلبات والإجراءات المرتبطة بالمسار، الفرصة لاتخاذ قرارات مستنيرة تمامًا.

[22] سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، آيار/مايو 2015، الجزء السادس، متوفرة على الرابط التالي: http://www.refworld.org/docid/55643c1d4.html

[23] ورقة موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين؛ https://www.unhcr.org/protection/resettlement/4fbcfd739/unhcr-position-paper-strategic-use-resettlement.html

توسيع المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين

حسبما يُنص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، هناك حاجة إلى ضمان إتاحة مسارات تكميلية على أساس أكثر تنظيمًا ومنهجية واستدامة. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يشكل مكونًا رئيسيًا في استراتيجية السنوات الثلاث (2019-2021) بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية. وكجزء من هذه الاستراتيجية، سيُطلب الحصول على إسهامات من جميع أصحاب المصلحة لتعزيز توافر المسارات التكميلية وإمكانية التنبؤ بها عبر مختلف مجالات التركيز، بما في ذلك ما يلي:

تعزيز الشراكات والتنسيق

يمكن للشراكات الموسعة بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات متعددة القطاعات بين المفوضية والدول والمنظمات الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين أن تعزز قدرة الدول على تحقيق المسارات التكميلية للسماح بدخول اللاجئين وتوسيعها. وقد اتضح ذلك من خلال العمل الدؤوب لمبادرات قائمة من أصحاب المصلحة المتعددين، مثل المبادرة العالمية لرعاية اللاجئين (GRSI) لتنمية الرعاية المجتمعية والشراكة بين المفوضية ومبادرة مواهب بلا حدود (TBB) مع الدول لإنشاء مسارات لحركة اليد العاملة للاجئين.

فعلى المستوى العالمي، ستستخدم هياكل التنسيق مثل المشاورات الثلاثية السنوية بشأن إعادة التوطين (ATCR) لحشد الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين لتنسيق أفضل الممارسات وتعزيزها وتبادلها بغية إنشاء مسارات تكميلية فعَّالة وتنفيذها. يمكن أيضًا إنشاء هياكل تعاون إقليمي ووطني لتنسيق برامج المسارات التكميلية وإقامة المبادرات وتيسير تبادل المعلومات واتساقها على المستوى الميداني.

بناء أنظمة مراعية لمتطلبات الحماية يمكن الوصول إليها وقابلة للتطوير

تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول والهيئات الإقليمية والحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرون بدورٍ حاسم في دعم إنشاء وتنفيذ أنظمة مراعية لمتطلبات الحماية ويمكن الوصول إليها وقابلة للتطوير من شأنها أن تدمج ضمانات الحماية اللازمة وكذلك تقلل من وطأة العقبات العملية والإدارية والقانونية التي تحول دون وصول اللاجئين إلى المسارات التكميلية. وسيصبح توفير المعلومات والمشورة للاجئين حول المسارات التكميلية المتاحة للسماح بدخول اللاجئين من قبل جميع أصحاب المصلحة عاملًا أساسيًا أيضًا.

تعزيز قاعدة الأدلّة

استنادًا إلى المبادرات الأخيرة، بما في ذلك التقرير المشترك بين المفوضية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المسارات الآمنة للاجئين،[24] ستواصل المفوضية وغيرها من أصحاب المصلحة العمل بالتعاون الوثيق مع الدول لتحسين جمع البيانات المتعلقة باستخدام اللاجئين المسارات التكميلية وتحليلها وتقييمها من أجل تطوير وضع السياسات والاستجابات البرنامجية، وكوسيلة لدعم بناء النظم.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نيسان/أبريل *2019*

[24] انظر في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول حلول البلد الثالث للاجئين: لمّ شمل أسرة والبرامج الدراسية وحركة اليد العاملة، للإطلاع انظر في الرابط https://www.unhcr.org/5c07a2c84

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين